Identity in Western Modernist Thought

Researcher: Ruaa Abdul-Imam Abdul-Razzaq Ali
roaaa.albadran@student.uokufa.iq

Prof. Dr. Amer Abdul-Zaid Al-Waeli
E-mail: Azid91977@gmail.com

University of Kufa / College of Arts

Abstract:

This study aims to examine cultural pluralism and its impact on the formation of identity within Western modernist thought. With the existence of diverse groups, minorities, and sects, the crucial issue arises of defining an identity that encompasses these cultural pluralities. Each minority group or ethnicity has its own culture and independent entity, making it challenging to establish a shared identity, especially in contemporary times with the emergence of the modern state as a politically powerful international entity. This modern state focuses on its identity amid plurality and unity, balancing cultural affiliation with individual loyalty to the state, while also emphasizing human rights and minority rights.

Key words: identity, justice, pluralism.

الهُويَّة في الفكر الحداثوي الغربي(*)

الباحثة: رؤى عبد الإمام عبد الرزاق علي **أ.د. عامر عبد زيد الوائلي**

جامعة الكوفة / كلية الآداب

E-mail: Azid91977@gmail.com E-mail: roaaa.albadran@student.uokufa.iq

المُلخَّص:

يهدف البحث إلى دراسة التعددية الثقافية وتأثيراتها في تشكيل الهُويَّة في الفكر الحداثوي الغربي ،فمع وجود الجماعات والأقليات والطوائف تنشأ مسألةٌ مهمةٌ ألا وهي تحديد هُويَّةٍ تستوعب كل هذه التعدديات الثقافية و لا سيما أن لكل جماعةٍ أقليةٍ أو إثنيةٍ ثقافتها الخاصة وكيانها المستقل فمن الصعوبة تحديد هُويَّةٍ مشتركةٍ تجمع كل هذه التعدديات بالخصوص في الوقت الحاضر بعد ظهور الدولة الحديثة التي أصبحت دوليةً قويةً سياسيًا، وهذه الدولة تركز على هُويَّتها بين التعدد و الوحدة و الانتماء الثقافي وولاء الفرد للدولة، وأعطت أهميةً لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات .

الكلمات المفتاحية : الهُويَّة، العدالة، التعددية.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة : **مشكلة الهوية في مناهج التربية العراقية بعد عام ٢٠٠٣** .

المقدمة:

تعد مسألة التعدد الثقافي من المسائل المهمة التي تدخل في تشكيل الهُويَّة، خاصةً وإن لكل من الجماعات والأقليات والإثنيات كيانًا خاصًّا بها مستقلًا عن غيره ، بما معناه إن لكل جماعةٍ هُويَّتها الخاصة.تسعى الدولة الحديثة إلى إيجاد هُويَّةٍ مُوحَّدةٍ، تحت مُسمَّى التعايش النسبي ما بين الأديان والثقافات المتعددة وبين الانتماء وولاء الفرد للدولة، وأعطت أهميةً للحقوق الفردية والجماعية وحقوق الأقليات والثقافات، ومن خلال تتبُّع التاريخ نلاحظ أن مفهوم المواطنة الذي قد اتخذ معنًى بأنه يوجد مواطنينَ انتموا إلى دولةٍ قوميةٍ أو وطنيةٍ وقد استمر هذا المعنى لمدةٍ طويلةٍ، واليوم نلاحظ أن هذا المفهوم لا يُستعمل لتعبير الشكلي أو للعضوية في المؤسسات الرسمية فقط ولم يعد الانتماء شكليًّا ولكنه يرتبط بالحقوق والواجبات.

يتضمن البحث أولًا البدايات الفلسفية لسؤال التعدد الثقافي في كل من ألمانيا ومدرسة فرانكفورت النقدية وثانيًا الاتجاه الليبرالي الجمهوري وبيانًا في أولًا التيار الليبرالي الديمقراطي في فرنسا وثانيًا الليبرالية عند جون رولز وتناول البحث بعض من أفكاره التي طرحها في كتابه (العدالة كإنصاف). أما ثالثًا فقد كان الحديث عن الاتجاه الليبرالي المعاصر في الفلسفة الكندية (الاتجاه الجماعاتي)، فقد تناول البحث أولًا التعددية الثقافية عند ويل كميلكا فقد اعتنى بقضايا الصراع الديني والثقافي وحقوق الفرد والجماعة، وثانيًا الاتجاه الجماعاتي عند تشارلز تايلور إذ يرى أن الهُويَّة للمواطن موجودةٌ داخل الجماعة السياسية. وقد اعتنى البحث بإيضاح الاندماج بين التعدديات الثقافية والدينية والأقلية وتوحيد الهُويَّات الفرعية في إطار هُويَّةٍ مُوحَّدةٍ تضمن حقوق الفرد والجماعة.

الهُويَّة في الفكر الحداثوي الغربي

تعد الهُويَّات مختلفةً ومتعددةً بتعدد الثقافات والجماعات ، ويمكننا القول : "بأن الهُويَّات الثقافية تولد وتتشكل عبر التاريخ مع اللحظات الأولى التي تتكون بها جماعةٌ ما "[1] ، وعلى هذا الأساس فإن لكل جماعةٍ هُويَّتها التي تصنعها .فمع نشوء أولى الإمبراطوريات التي تتألف من أعراقٍ وأثنياتٍ وثقافاتٍ مختلفةٍ، فإن كل جماعةٍ أخذت تكتشف كيانها وذاتها في مرايا الجماعات الأخرى، وفي ذلك الوقت لم تعد مسألة الهُويَّات الثقافية إشكاليةً سياسيةً واجتماعيةً كما في الوقت الحاضر، فلقد كانت رؤية السلطة الشائعة مفروضةً بطرائق عدة وذلك من خلال تعايُشٍ نسبيٍّ ما بين الديانات والثقافات المتعددة والمختلفة ،او إن الجميع ملزمون بدين الحاكم . وبهذا فإن تعدد الهُويَّات والثقافات لم يكن مشكلةً في ذلك الوقت وإنما أصبح هو مشكلةً في الوقت المعاصر وذلك من خلال ولادة دولةٍ حديثةٍ ركَّزت على هُويَّة

الدولة بين التعدد والوحدة والانتماء الثقافي وولاء الفرد للدولة وأعطت أهميةً للحقوق الفردية والحقوق الجماعية أو القومية أو الأقلية أو الثقافية.

ومن خلال النسق التاريخي نرى ظهور مفهوم المواطنة[٢] الذي قد اتخذ معنى أن هناك مواطنين قد انتموا إلى دولةٍ قوميةٍ أو وطنيةٍ وهذا المعنى قد استمر لمدةٍ من الوقت ، ولكن الحديث بدأ هذا المفهوم بالتطور بشكلٍ واسعٍ ليبيِّن معنى " وجود الحقوق المواطنية بالانتماء إلى الدولة حسب مبادئ الحرية وجماعة المواطنين الأحرار"[٣]، واليوم لا يُستعمل لفظ المواطنة للتعبير الشكلي أو للعضوية في المؤسسات الرسمية فقط ولم يعد الانتماء شكليًا ، ولكن يتصف معناه ويرتبط بالحقوق و الواجبات ، وهنا نتحدث عن مواطنة القوميات العابرة التي من خلالها يتوجَّب التحوُّل من منطق الهُوِيَّة القومية التي كانت مرتبطةً بنشوء الديمقراطية وبهذا تتضح صلة الحقوق والواجبات ومبادئ المساواة للفرد مهما تعددت قومياته أو طوائفه وهذا ما يضمنه له قانون الدولة أو دستورها .

أولًا: البدايات الفلسفية المعاصرة لسؤال التعدد الثقافي

١ – التعدد الثقافي في ألمانيا: –

تتسم الأمة الألمانية بالتعدد الثقافي لما تؤلفه من دولٍ كثيرةٍ ، كل واحدةٍ منها مستقلةٌ بنفسها ولكل دولةٍ وطنيتها الخاصة ، بينما القومية تسعى إلى ربط هذه الدول برباطٍ معنويٍّ ، فالقومية تسعى إلى أن تنشأ دولةٌ عامةٌ تُوحِّد وتجمع الدول المتعددة وتُولِّد وطنيةً جديدةً تعلو على الوطنيات جميعها [٤] ، ويرى هتلر أن الثورة القومية التي هي قائمةٌ على إيمانه بالوحدة الألمانية التي من خلالها يجب عودة الألمان إلى الوطن الكبير النمسا هذه الثورة تجذَّرت وتكوَّنت في حياته منذ أن أصبح فكرَهُ ثائرًا سياسيًّا ، يُدرك التنوع والتعدد في القوميات ، فقوي عنده الإحساس بانتسابه إلى ألمانيا ، وكان يرى " أن النمسا الألمانية يجب أن تعود إلى البلد الأم الكبير، لا لأي حساباتٍ اقتصاديةٍ ، بل حتى إن كان ذلك الاتحاد غير مهمٍ من وجهة النظر الاقتصادية ، أو حتى إن كان ضارًا، فالاتحاد يجب أن تم بالرغم من ذلك، وذلك لأن دمَّنا يتطلب إقامة دولةٍ واحدةٍ "[٥]، إذ يؤكِّد أن القومية تقوم على وحدة الدم ولا يحب اختلاطه أو امتزاجه بدماءٍ أخرى ، من هنا تبرز النظرة العنصرية للقومية الألمانية ،وإن التربة أو الأرض واللغة هي من أهم مقومات القومية، ويؤكِّد الجانب التعليمي من حيث إن الدولة القومية من واجبها وضع مناهج ذات فلسفةٍ عنصريةٍ، ويرى أن دراسة التاريخ يجب أن تُنشىء جيلًا محبًّا لوطنه معتزًا بانتمائه، وإن الاتجاه القومي أو القومية الألمانية تسير جنبًا إلى جنبٍ مع الواقع الاجتماعي والإنساني وترفض وجود الطبقات فهي ترى أن المواطن يجب ان يشعر بالعدالة و المساواة الاجتماعية ويجب أن يكون الوطن مثل الجسم الواحد. فبالعدالة الاجتماعية والمساواة تُزال الفوارق بين طبقات المجتمع وتحدث المشاركة في العملية السياسية.

٢- مدرسة فرانكفورت النقدية.

إن البدايات الأولية لمسألة الهُويَّات الثقافية في التفكير الفلسفي المعاصر تظهر في أعمال " الجيل الأول لمدرسة فرانكفورت النقدية ، هوركايمر[٦] وأدورنو[٧] وماركيوز[٨]"[٩] ، و يُعد هذا الجيل هو من أعاد التساؤل والتشكيك في وضع الإنسان الخُلُقي الكانطي، و أعلن عن انطفاء أنوار الحداثة. وبرزت عناصر موضوع التعدد الثقافي مع نضوج فلسفة ما بعد الحداثة في فرنسا وتُعد هذه المدة مدة تدفق الأفكار وانفجارها وهي فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وتُعد مدة التحرر أيضًا من قيود ووصايا الاستعمار ، والاعتماد على الذات . وتُعد كذلك مدة المطالب للفئات المختلفة في أمريكا وأوروبا وظهور حركاتٍ تطالب بالاعتراف بحقوق النساء والمثليين والمجاهدة ضد العنصرية ، وبهذا يُعد مفهوم الهُوِيَّة أحد أهم الأسس التي اعتمدت عليها مطالب تلك الفئات الاجتماعية من أجل الحقوق الجماعية في الحقبة الأخيرة[١٠].

وعلى هذا الأساس فبإمكاننا حساب البذور الأولى الفلسفية والتاريخية لمسألة الهُويَّات الثقافية تجذَّرت في التربة الأوروبية وبعدها انتقلت إلى الأرض الأمريكية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، هذا وإن مشكلة التعدد الثقافي تُولِّد عنها إشكاليات الاختلاف والاعتراف والهُوِيَّة والعدالة والتنازع والأقليات والقوميات والمواطنة والديمقراطية.

لقد واجهت المجتمعات الحديثة مشكلة الأقليات من حيث مطالبتها بالاعتراف بهُوِيَّتها وحل خلافاتها الثقافية " التعددية الثقافية "[١١]، ان وجود عددٍ من الأقليات في بعض الدول الكبرى جاء نتيجة الاستعمار والاحتلال الذي قامت به تلك الدول أو جاء نتيجة هجرة بعض الأفراد والأُسر ولهذا فإن لهذه الأقليات ثقافاتها الخاصة التي تؤدي إلى وجود تعدديةٍ ثقافيةٍ وهنا نلاحظ وجود نمطين من التعددية :الأول يتكوَّن التعدد الثقافي من اندماجٍ في الحُكم مع ثقافاتٍ إقليميةٍ متمركزةٍ في دولٍ كبرى وهنا يظهر ما نُسمِّيه على هذه الثقافات المدمجة ب(الأقليات القومية)[١٢] وهذه الأقليات تطمح إلى الاستقلال والحُكم الذاتي والتميز بمجتمعاتٍ يكون وجودها مع ثقافة الأغلبية، والنمط الثاني من التعددية ينشأ من هجرة الافراد والجماعات حيث يكون تجمعهم بشكل روابط عرقيةٍ فهم يأملون أيضًا في الاندماج في مجتمعاتٍ كبرى ويسعون إلى الاعتراف بهُوِيَّتهم العرقية .

ثانيًا:- التيار الليبرالي الجمهوري:

١- الديمقراطية الليبرالية في فرنسا:

هنا يمكننا أن نُميِّز بين اتجاهين متعارضين للتعدد الثقافي : الأول الاتجاه الليبرالي ، إذ يرى الليبراليون تداول مسألة الهُويَّات الثقافية على أساس النموذج الفرنسي الجمهوري الذي جاء نتيجة الثورة

الفرنسية ، وفحوى هذا النموذج هو المبادئ الموحدة للمواطنة ، وهذه المبادئ هي الحرية و المساواة " ويؤُسس هذا النموذج على قاعدة العلمانية ، ويقترح فصلًا قاطعًا بين الخاص والعام وبين السياسة والثقافة"[١٣] ، أي أنه يجب أن يجمع الأفراد في دولةٍ تُكوِّن جماعةً مُوحَّدةً سياسيًّا تسود على أشكال الهُويَّات جميعها التي ينتمي الأفراد إليها ، ولكن المجتمعات المعاصرة تحمل كمًّا من التعددات الثقافية وبهذا ظهر الاتجاه الثاني وهو اتجاه الجماعاتيون الذين ينظرون إلى تكون مواطنةٌ تقوم على أساس التعدد الثقافي للمجتمع بدلًا من الدولة المحايدة .

يرى الباحث أنه بأماكننا معرفة أن القوى المتنازعة جميعها كانت رافضةً مبدأ الدولة الموحدة المتجانسة، وهذا النموذج يعد النموذج الأقدم لدولة القومية الموحدة، هذا ويعد هو مطمع الدول إلى وقتٍ قريبٍ أي إلى الدولة القومية المُوحَّدة، إذ تعد هذه الدولة هي ملكية الجماعة القومية المسيطرة التي تُعبِّر عن هوية الجماعة ولغتها وتاريخها وديانتها.

٢- الليبرالية عند جون رولز

من جانبٍ آخر فقد طرح جون رولز[١٤] أفكارًا و رؤًى جديدةً في مشروعه الفلسفي والفكري في مبدأ المساواة وحقوق الأفراد، وهذه الأفكار تتكامل مع مفهوم العدالة والإنصاف عنده ، و تُسهم أيضًا في تجديد الليبرالية و تطويرها في المجتمع والتفكير في الديمقراطية في المجتمعات ذات التعدد الثقافي والمُركَّبة هُوياتيًّا وما نتجت عنها من أَزَمَاتٍ وصراعاتٍ بين المساواة و الحريات ، ومن هنا كان لمشروع جون رولز في " العدالة كإنصاف الحل الأمثل في خلق التوازنات الجديدة بين الحرية و المساواة تقوم على قواعد أخلاقية ومبادئ جديدة للعدالة كإنصاف "[١٥] ،لقد عرض جون رولز أفكاره في كتابه (نظرية العدالــة) من وضعٍ افتراضيٍّ فقد "تَصوَّر تَجمُّع أشخاصٍ أحرارٍ لاختيار المبادئ و النُظُم التي من الواجب اتباعها لقيادة بِنْيَةِ المجتمع وبوجهٍ خاص في تنظيم الحقوق والواجبات والحريات والثروات بما ينسجم مع التعاون الاجتماعي "، وهذه الرؤية تعطي انطباعًا جديدًا للعلاقة الأساسية الاجتماعية ، وقد وضَّح رولز ما لمنزلة الأفراد في المجتمع وبيَّن أنهم جاهلون بهذه المنزلة على حساب أنهم أحرارٌ ومتساوون في استخدام العدالة لمصلحتهم [١٦].

إذ اقترح جون رولز عقدًا جديدًا للمجتمعات المعاصرة يتيح للأفراد بناء مجتمعهم الحداثي مُحكَم التنظيم مبنيًّا على أسس العدالة، لكن هذا الأمر يتطلب من الأفراد أن يضمنوا عقلانية اختياراتهم وذلك من خلال إدراج هُويَّاتهم الثقافية وأوضاعهم الاجتماعية وراء حجاب الجهل وعلى هذا الأساس فرَّق جون رولز بين عقلين " عقلٌ عموميٌّ ويعني به عقل المواطنين المتساوين الذين يمارسون السلطة السياسية بحياديةٍ فيما بينهم بسنِّ القوانين ومراجعة الدستور والعقل غير العمومي فيتشكل في المؤسسات الدينية ومن خلال

ثقافةٍ وقِيَم جماعة الانتماء "[١٧] إن موقع الهُويَّات الثقافية في العقل غير العمومي أو عقل الفرد الخاص ولا يمكن إدخاله في الشأن العام ، إن هذا الإبعاد الراديكالي[١٨] للهُويَّة الثقافية في تأسيس المجتمع العادل لم يُرضِ عددًا من الليبراليين قبل الجماعاتيين ، وكما بيَّنا أن كميلكا يعد أحد الذين جاهدوا إلى احتواء مسألة التعدد في المشروع الليبرالي .

وقد ترتَّبت على نظرية العدالة حقائق عدة منها حقيقة العقل العام " وتنشأ هذه الفكرة من تَصوُّرٍ للمواطنة الديمقراطية في مجتمعٍ ديمقراطيٍّ دستوريٍّ "[١٩] إن علاقة المواطنة هي علاقةٌ سياسيةٌ جوهريةٌ،وهي علاقة المواطنين بعضهم ببعض في إطار البنى الأساسية للمجتمع وهي أيضًا علاقة المواطنين الأحرار المتساوين الذين يمارسون الحقوق السياسية الخاصة بهم على أنهم كيانٌ اجتماعيٌّ ،وهنا يتضح أن المواطنين بتعدد مذاهبهم واختلافها لا يستطيعون أن يتوصلوا إلى تفاهُمٍ واتفاقٍ لمفاهيم السياسة للعدالة التي تخصهم بكونهم أفرادًا أحرارًا أو جماعاتٍ لها حقٌ في الحرية و المساواة لهذا وجب عليهم الاحتكام إلى مَن يناقشهم في شؤونهم المشتركة وهذا المشترك هو العقل العام . ومن ضمن الحقائق أيضًا الحقيقة التعددية العقلانية وتعترف هذه الحقيقة بأن المذاهب المتعددة والمتعارضة دينيًا أو ثقافيًا جاءت نتيجةً للمؤسسات الحرة في ثقافتها وفي النهاية فهذه التعددية سوف تتحد لغرض دعم فكرة الحرية والمساواة للمذاهب والأقليات فباتحادها تضمن حرياتها الخاصة، أما حقيقة الوحدة في التنوع الذي حصل في المجتمع فمن الممكن أن يكون مجتمعًا ديمقراطيًّا ليبراليًّا عن طريق حُكمه بالوحدة السياسية والاجتماعية وذلك من خلال النُظُم والقواعد العقلانية في المؤسسات السياسية والاجتماعية. وقد ترتَّب على هذه الحقائق وجود حقيقةٍ سلميةٍ ديمقراطيةٍ ليبراليةٍ تنصُّ بأن هذه المجتمعات لا تشارك في الحروب إلا في وقت الدفاع عن النفس أي أنها أقلياتٌ تخضع لقانون الشعوب [٢٠].

وقد طرح رولز مبدأين للعدالة العقلانية هما "مبدأ المساواة في الحقوق الأساسية و الواجبات والحريات ومبدأ الاختلاف "[٢١] ومن هذه المبادئ يتبيَّن أن لكل فردٍ حقٌ مساوٍ في الحقوق الأساسية والحريات المتكافئة لكل شخصٍ في المجتمع فلا يوجد فرقٌ بين أقليةٍ وأخرى أو بين عرقٍ وآخر فالحقوق يجب أن تكون متساويةً ، فلهم الحق في التصويت وحرية الرأي والتعبير عن الأفكار وتقلُّد المناصب وكذلك الحقوق الشخصية مثل القهر النفسي وحقوق النساء وحق الملكية الخاصة ، وبرغم وجود الاختلاف والتعدد والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي يجب أن يكون في مصلحة الأقلية ، إلا أنه تظهر فروقٌ اقتصاديةٌ في الثروة وعلى هذا الأساس يظهر تفاوتٌ في المناصب [٢٢]، ومع ملاحظة هذه الفروق والتفاوتات فأن رولز يرى بأنها يجب أن تصبَّ في مصلحة الفرد والأشخاص الذين هم أقل حظًا في المجتمع ، ومن وجهة نظره هذه فقد أكَّد ظهور ما سمَّاه المساواة الديمقراطية وهذه الصيغة ادأو التسمية

تسمح بالتساوي بين الأطراف جميعًا وذلك من خلال توزيع الثروات والمناصب بين الجميع ولكن بحسب القدرات الذهنية و العقلية للأفراد ، فبعضهم يتمتَّع بقدراتٍ عقليةٍ تُمكِّنه من أن يكون شخصًا فاعليًا في المجتمع يستطيع أن يُقدِّم ما هو بنَّاءٌ وداعمٌ في المجتمع وهناك من تكون قدراته محدودةً وعلى هذا الأساس يكون التفاوت ليس على أسسٍ اقتصاديةٍ، وعند التفاعل بين المساواة والاختلاف يمكن أن نقول:أن هنالك رغبةً وعنايةً بالإنصاف يتغاضى عن كل التفاوتات لدى رولز ، وتعد مبادئ الحرية و المساواة عنده من أهم المبادئ في نظرية العدالة أو ما سمَّاه العدالة كأنصاف.

يرى جون رولز أن المجتمع الليبرالي هو مجتمعٌ ديمقراطيٌّ ليبراليٌّ تسوده العدالة بهيأةٍ معقولةٍ الذي يتسم بسماتٍ ثلاث [٢٣]

١- السمة المؤسساتية وتعني وجود قوانين دستوريةٍ عادلةٍ ومعقولةٍ تضمن مصالح الأفراد. ويتبيَّن أن تكون للأفراد حكومةٌ دستوريةٌ عادلةٌ حتى وإن لم تكن عادلةً بشكلٍ كليٍّ ولكن يسودها جزءٌ معقولٌ من العدالة تهدف هذه الحكومة ادإلى خدمة مصالح الشعب الأساسية وتكون مُنتخبَةً من الشعب وتحت السيطرة السياسية.

٢- السمة الثقافية أو مشاعر وجدانيةٌ مشتركةٌ أو وعيٌ أو تاريخٌ مُشترَكٌ فمعظم الشعوب التي اندرجت تحت الاحتلال تفتقر لمثل هذه السمات، ولكنهم يعيشون معًا في شعوبٍ وقبائل متنوعةٍ ومتعددةٍ جنبًا إلى جنب، من الواجب على حد تعبير جون رولز " اعتقد أننا نستطيع داخل دولةٍ أو وحدةٍ سياسيةٍ ليبراليةٍ عادلةٍ بدرجةٍ معقولةٍ أن نُرضي الاحتياجات والمصالح الثقافية لجماعاتٍ قوميةٍ و أثنيةٍ متعددة "

٣- السمة الخُلُقية إن الشعوب الليبرالية تتميز بالعقلانية والمعقولية في وقتٍ واحدٍ، إن السلوك العقلاني للشعوب يتم التعبير عنه بواسطة الانتخاب والتصويت ومن خلال القوانين التي تقرها الدولة وهذه القوانين تنص على احترام الذات زيادةً على احترام قوانين الشعوب الأخرى.

إن بنية المجتمع تُعد هي الموضوع الأساس للعدالة عند رولز أو بصورةٍ أدق " الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الكبرى الحقوق و الواجبات الأساسية وتحدد تقسيم الامتيازات مع التعاون الاجتماعي وبذلك تُعد المؤسسات هي مجالًا للتعاون لا للمنافسة وإن وظيفتها الأخرى تقليل الاختلافات"[٢٤] والمجتمع نسبةً إلى رولز هو مجتمعٌ منصفٌ وليس عادلًا إذ يتمتع الجميع بالمنفعة من الامتيازات ويستفيد من كل الوضعيات المتاحة في المجتمع ، ويعرف رولز العدالة من حيث صلتها بالمؤسسات الاجتماعية " المؤسسة عادلةٌ عندما لا تقوم بأي تمييزٍ تعسفيٍّ بين الأفراد في تخصيص الحقوق و الواجبات وعندما تحدد توازنًا ملائمًا بين المطالب المتنافسة على فوائد الحياة الاجتماعية "[٢٥]، أي أن الجانب المؤسساتي هو الجانب المُلزَم بإقامة العدالة من خلال المساواة بين الأفراد بغضِّ النظر عن

التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية وهي المسؤولة عن توزيع المنافع الحياتية الضرورية في المجتمع أيضًا.

ثالثًا:- الاتجاه الليبرالي[٢٦] المعاصر في الفلسفة الكندية (الاتجاه الجماعاتي)

١- التعددية الثقافية عند ويل كميلكا:

إن أفكار التعددية الثقافية الليبرالية من المُتوقَّع أن تجد بعض الرفض والمقاومة من بعضهم وخاصةً من الذين كانوا يرفضون مشاركة السلطة مع الأقليات، وبالرغم من أن التعددية الثقافية يجب أن يُنظر إليها على أنها جزءٌ من المسار الأوسع لنظام التحرُّر والديمقراطية إلا أنه لم تحصل على قبولٍ في أنظمة كثيرٍ من الدول. ومن الملاحظ أن " مقاومة التعدد الثقافي قد نُسبت إلى إصرار هُويَّات ما قبل الحداثة ومواقف النُظُم القبلية في (إفريقيا وآسيا) أو إلى القومية العرقية في (أوروبا ما بعد الشيوعية)".[٢٧] ومن هنا تبرز المشكلة في هذا الإطار إذ إن كثيرًا من المجتمعات لا تمتلك تطوُّرًا سياسيًا لتعامل البناء مع هذا التنوع ، وعلى هذا الأساس لا يتمكن بعضهم من تثمين نماذج هذا التعدد الثقافي الموجود داخل التيار الديمقراطي المتكامل والناضج، ومن هنا تبرز طرائق عدة يجب اتباعها في حل هذه المشكلة منها تأسيس برامج تعليميةٍ تقوم بتعليم قيم التسامح في أجهزة الإعلام والمدارس وذلك من أجل إيجاد ثقافةٍ شاملةٍ ومتداخلةٍ وتَبادُل الحوار الديني والفهم المُتبادَل وذلك من أجل انتشار أفكار الحداثة وما بعدها بخصوص الهُويَّات المتداخلة والمتعددة لتكون بمكان آراء ما قبل الحداثة فيما يخص " التضاد الثنائي الثابت بين (النحن و الآخر) ".[٢٨]

إن الفلسفة الكندية تعد فلسفةً معاصرةً بدأت في سبعينيات القرن العشرين مع كتابات كبار فلاسفتها،مع وجود بعضٍ من الفلاسفة الذين أوجدوا بعض الأفكار في وقتٍ يسبق هذا المدة وللحديث عن الهُويَّة المعاصرة في الفلسفة الكندية فأنها تُعد من المواضيع المهمة التي شغلت الفلاسفة وكانت لهم آراءٌ مختلفةٌ في طرائق مناقشتها وإيجاد الحلول لها، ويمكن أن نتوقف عند وصف الفلاسفة الكنديين لهذا العصر على أنه " عصر الهُويَّة الثقافية ، إذ أصبح النمط الشائع لتعدد الجماعات يأتي على نمط العرق واللغة والإثنية والجنس بمعنًى أدق على وَفق الهُويَّة الثقافية "[٢٩]. ومن وجهة نظر الباحث فإن هنالك أمورًا عدة قد أسهمت في تطور التعدد الثقافي في المجتمعات الغربية منها زيادة الاختلاط الثقافي الذي كان له تأثيرٌ مباشرٌ في حياة الفرد زيادةً على الهجرات وآثار العولمة التي أدَّت إلى امتزاج الثقافات وصعوبة فصلها، وهذه الثقافات كان لها دورٌ بارزٌ في تشكيل الهوية وذلك من خلال تفاعل ثقافة الآخر. والهُويَّة تُعد هنا هي مظهرًا من مظاهر الثقافة ولا تُعد جوهرًا لأنها متغيرةٌ بتغيُّر الثقافات وهذا هو جلُّ عناية الفلسفة الكندية إذ اعتنت بدراسة هذا التحوُّل في فهم الهوية.

لقد كان للثقافات المتعددة أثرٌ ملحوظٌ في الهُويَّة الكندية، وإن هذه الثقافات هي، البريطانية، والأمريكية، والفرنسية ولكن بفهمٍ جديدٍ. فقد تمثَّلت الثقافة الفرنسية في كندا ب" إقليم الكيبك بدأً منذ تأسيسه عام ١٦٠٨ وحتى عام ١٧٥٩بعد هزيمة الجيش الفرنسي على يد الجيش البريطاني " [٣٠] ، ومن الملاحظ أن الثقافة الفرنسية مازالت حاضرةً في كندا بأقليم الكيبك من خلال سكانها الذين يتكلمون اللغة الفرنسية و من خلال الكنيسة الكاثوليكية أيضًا التي يمكن عدُّها جزءًا من التعدد في التجربة الكندية الدينية، أما عن الثقافة البريطانية فإنها تمثَّلت بتشكيل الهُويَّة الكندية الفكرية عن طريق اللاهوت البروتستانتي المسيطر في كندا مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ، أما عن الحضور الأمريكي فقد تمثَّل بالثورة الأمريكية التي أثرت بشكلٍ كبيرٍ في كندا[٣١] فقد أصبحت اللغة الإنكليزية هي الأبرز و الأشمل كما أنه تشكَّلت مُدُنٌ و مستوطناتٌ عدة .

إن الهوية الكندية بقيت الشغل الشاغل على مدى مدةٍ طويلةٍ فكانت هناك محاولاتٌ لتأسيسها من دون الرجوع إلى التاريخ، وتكون معترفةً بالتعدد منذ بداياتها ولا تعيش على تخيُّلات الأمة الواحدة وأساطيرها،إن الحكومة تعمل بمشاركة كل المواطنين وَفق قاعدة التعدد الثقافي مع احترام كل الجماعات، هذا هو الخطاب العام المتنوع للهُويَّة الكندية من منظور كميلكا. تأسست الهُويَّة الدينية الفكرية بالرغم من وجود اختلافاتٍ دينيةٍ نابعةٍ من عمق الثقافة الكندية التي أصبحت مثارًا للجدل في القرن الثامن عشر الميلادي،فالكنيسة امتزجت بالكاثوليكية والبروتستانتية وقدَّمت رؤيةً متميزةً للدين. وعلى هذا الأساس يمكن أن نعدَّ الهُويَّة الدينية والسياسة قد ساهمتا في تشكيل كندا الحديثة، ونستطيع أن نقول : أن الهوية الكندية هي هُويَّةٌ جامعةٌ لكل الهُويَّات هذا لما احتوته من تعددٍ ثقافيٍّ ودينيٍّ وسياسيٍّ وفكريّ.

إن من أبرز الذين تناولوا موضوع التعددية الثقافية ومسألة الأقليات هو الفيلسوف " ويل كيمليكا"[٣٢]،فقد اشتغل على العناية بقضايا الصراع بين الأثينيات والاختلاف الثقافي وحقوق الفرد والجماعة. ومن الملاحظ أن مسألة الأقليات في الغرب قد لاقت تهميشًا واضحًا أو عنايةً ضئيلةً من حكومات الدول الغربية وإنها ساندت " حكوماتٍ في آفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عرفت بتعسفها تجاه الأقليات "[٣٣] . وإن اغلب الدول الغربية اتبعت أساليب لمحاربة الأقليات منها التطهير العرقي والاضطهاد هذا من أجل السيطرة على هذه الفئات ومحاولة تحجيم قدراتها مهما كانت ضئيلةً وذلك تحسبًا من هذه الدول ، إن هذه الفئات برغم قلتها فإنها من الممكن أن تكون ذات شانٍ في وقتٍ ما.

لقد كانت لويل كميلكا وجهة نظرٍ في تناوله للعدالة، فقد نظر لها من جنبةٍ ثقافيةٍ، وقد بيَّن ذلك في كتابه " أوديسا التعددية الثقافية " ففيه أورد حقوق الأقليات التي تعاني الظلم في العالم، وقدَّم مفهومًا للعدالة يرتبط بالتعدد الثقافي والتعايُش والتسامُح والمساواة، وأوضح في كتابه هذا أيضًا طغيان أغلبية السلطات

السياسية المتَّشحة بالديمقراطية في اضطهاد حقوق الأقليات. وإن ويل كميلكا يتحدث في كتابه عن (مواطنة التعددية الثقافية : نظرية ليبرالية عن حقوق الأقليات) فيقول في التعددية الثقافية " إنها مفهومٌ للالتزام السياسي ،إذ تضمن مبادئ الحرية الفردية و المساواة "[٣٤] فهو يرى أن الالتزام السياسي يجب أن يتضمن مبدأ الحرية الفردية و المساواة أي أن الأفراد جميعًا يجب أن يتمتعوا باختياراتهم وثقافاتهم ويجب على السلطة السياسية أن تُطلق لهم الحرية في التنوع والاختيار، هذا وقد خاض في كتابه هذا في حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الأقليات ، إذ يعترف بالسكان الأصليين وحقوق الأقليات بانهم ممثلون شرعيون، ولهم الحق في المشاركة بالحكم في مجتمعاتٍ ديمقراطية .

إن الهوية الفكرية في كندا كانت قد ارتبطت في بداية تأسيسها بالدولة الكندية ، وإن بناءها قد تزامن مع بناء الهُوِيَّة " وهذا القول لا يعني الربط بين بناء الدولة وبناء الهُوِيَّة "[٣٥] فتشكُّل الدولة يأتي من دون الاعتماد على الهُوِيَّة الثقافية الواحدة ، وإنما قد تكوَّنت الدولة و الهُوِيَّة وَفقًا لتعدد الثقافات وهذا ما ميَّز الهُوِيَّة الكندية .

ثانيًا:- الاتجاه الجماعاتي عند تايلور

لقد وجَّه الجماعاتيون الاتهام تجاه النزعة الليبرالية وذلك لأنهم جعلوها تهدد تَضافُر وتَماسُك الجماعات السياسية وتقوم بتفكيك المجتمع، وذلك من خلال قيامها بتشجيع الحياة الخاصة على الحياة العامة وتنصف المصلحة الفردية على حساب مصلحة الجماعة، وإن المجتمع السياسي سوف تتمكن مكوناته المتعددة في الانخراط في النقاش السياسي بحسب تعبير الاتجاه الجماعاتي.

يرى تايلور أن " الهُوِيَّة السياسية للمواطن الحديث موجودةٌ داخل الجماعة السياسية "[٣٦] والقصد من هذا أن للمواطن قدرته الخاصة على أن يخرج من نطاقه الخاص إلى النطاق العام وهذا يحدث عندما ينتمي الفرد إلى جماعةٍ سياسيةٍ وهذه الجماعة قائمةٌ على مبدأ الاعتراف بحقوق الهُوِيَّات المتعددة وذلك من خلال التعبير عن ذاتها لأن بوجود مكوناتها كافة فأنها سوف تجد ذاتها الثقافية من خلال التماسك والتعاضد فيما بينها .

يقترح الجماعاتيون وجود سياسةٍ تقوم على الاعتراف بالتعدد الثقافي وذلك من خلال إيجاد مُواطَنةٍ تسمح بوجود مساواةٍ تخضع بعض الفئات غير المحظوظة للتمييز وهذا التمييز يكون ثقافيًا، لأن الجماعاتيين ينظرون إلى أن العدالة تتحقق بوجود اعترافٍ بالتعددية الثقافية، وإن تايلور يرى أن التعددية الثقافية هي مدخلٌ في التأسيس للاجتماع السياسي المعاصر. بالرغم من أن الهوية الثقافية ناتجةٌ من التجربة المشتركة الموجودة داخل الأفراد إذن هي تتشكل عن طريق مشاركةٍ جماعيةٍ بين الأفراد[٣٧].

يرى تايلور أننا لا نستطيع أن نفهم مّثل الهُويَّة الحديثة بدون فهم الظروف التي تشكَّلت بها ، فهو يرى أن التصور " ل أنا مستقلٍ منفصلٍ عن العالم السابق الوجود على نحو ما في المجتمع ، وهمّ ،إلى أي حدٍ يمكننا تأسيس وجودٍ يكون مخصصًا للذات فقط بدون الاعتراف بالآخرين"[٣٨] ، الأنا الفردي له جذورٌ دائميةٌ داخل الجماعة وبهذا فهنالك حوارٌ دائمًا مع الآخر بصورةٍ غير مرئيةٍ وهي حالة التفكير وبهذا فأنه لا يمكننا أن نقوم بتأسيس معنًى للحياة بدون مشاركة الحياة مع الآخر .عند مناقشة قضايا الهُويَّة لا بد أن نناقش أيضًا القضايا الاجتماعية و الاقتصادية ، فالحركة العمالية في القرن التاسع عشر لم تكن تهدف إلى مسألة الربح المادي فقط ولكنها كانت تطمح إلى حاجةٍ للاعتراف تُعبِّر عن إدراجها ضمن الديمقراطية وبتطويرٍ أعلى المثل للهُويَّة النابع من الذات يُعطي قدرًا للاعتراف ، فالهُويَّة الفردية يتم تحديدها وَفق سؤالٍ مَن نحن ؟ لا مَن أنا؟ . ويُقدِّم الباحث مثالًا سهلًا عن التعدد والتنوع وهو الأسرة فهي تتكوَّن من أفرادٍ متعددين سواءً أ كانت صغيرةً أو ممتدةً ، فالممتدة كما هي معروفةٌ لدى الكل تتألف من الأب والأم والأبناء و البنات والأحفاد وهنا يبرز التعدد والتنوع ولكل فردٍ من هؤلاء ثقافته الخاصة واتجاهه المعيَّن الذي يتخذه طريقًا لسير حياته هو ولكن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون العيش انفرادًا فكل فردٍ يحتاج إلى الآخر وهذه الأسرة بدورها تحتاج إلى أسرةٍ أخرى و أخرى وبهذه الحالة تتكوَّن الجماعات التي يتكون منها المجتمع ، وتبرز الأقليات والأعراق والأثنيات بمختلف ثقافاتها.

يعد تشارلز تايلور[٣٩] من أبرز الشخصيات الفلسفية التي وقفت على دراسة طبيعة الهُويَّة والتعدد الثقافي، فقد شدَّد على توفير الدعم والاعتراف بالأقليات الثقافية ، و عدَّ الاعتراف طريقةً للاحترام مع كل الافراد و الجماعات في إطار المجموعة ، وأشار إلى أنه يجب أن تتوصل الجماعات المسيطرة و الأقلية إلى اتفاقٍ على تقديم فهمٍ مُشترَكٍ للحياة السعيدة [٤٠]، و أما في حالة عدم الاعتراف بالأقليات و الأعراق فهذا يُولِّد حالةً من الاحتقار الاجتماعي وبدوره يؤدي إلى الصراع الاجتماعي والسياسي .

يعد تايلور أحد أبرز المؤسسين لمفهوم الاعتراف من خلال فهم الاتجاه الجماعاتي أو الجماعاتية وبذلك فهو يبحث في إيجاد وضمان حقوق المجاميع الثقافية ، لما لها من اهميةٍ في الحياة الاجتماعية وتفسيرها والهُويَّة الفردية ، فإن هناك عناصر مشتركةً بين الجماعات تشير إلى الحياة الاجتماعية وهذه العناصر غير مُقتصِرةٍ على الرغبات الفردية فقط، وعلى حد تعبير تايلور " إن النظريات الليبرالية تقوم على ضربٍ من الذرية (الفردية) أي سيكولوجيا خُلُقيةٍ مغرقةٍ بالتسهيل ، تُعد الأفراد كياناتٍ مكتفيةً بذاتها ولها وجودٌ مستقلٌ عن كل رابطٍ اجتماعيٍّ ولا يكون الأفراد بحاجةٍ إلى النظرية الذرية إلى سياقٍ اجتماعيٍّ لتطوير قدراتهم على التحديد الذاتي ولتفعيلها "[٤١] ، إذ يرى تايلور أن الليبرالية تقوم على جانبٍ خُلُقيٍّ سهلٍ وتركِّز على ذاتية الفرد أيضًا بكونه مستقلًا بذاته معتمدًا على نفسه مكتفيًا بقدراته في تحقيق هُويَّته

وموقعه داخل المجتمع وليس من حق أي أحد أن ينتقد قِيَمَهُ ومبادئه فالفرد وَفقًا لليبرالية معتزٌ بفردانيته التي تؤكِّد تحقيق الذات .أما موقف تشارلز تايلور فإنه يرى يجب أن تكون هناك فُرَصٌ متساويةٌ بين الفرد والآخرين لتحقيق الذات ، فالفرد يسعى إلى تحقيق ذاته دائمًا ولكن بالمقابل يجب أن تكون هنالك فرصةٌ لتحقيق ذوات الآخرين فالرابط الاجتماعي قائمٌ على فكرة نقد الذات وهذا لا يحدث إلا بوجود الجماعة،فالجماعاتية ظهرت نتيجةً لما تضمنته بِنْيَةُ المجتمع الغربي من تصدعاتٍ اجتماعيةٍ وموقف تايلور هو موقفٌ ينطوي على موقفٍ خُلُقيٍّ مُتعلِّقٍ بدراسة الذات في إطار الهُوِيَّة الغربية الحديثة التي تُعد من أهم عناصر تشكيل ذاتها وهو موقفٌ فلسفيٌّ – في الأغلب– مما هو دينيّ .

من المعايير المهمة التي تُكوِّن هُوِيَّة الاعتراف هو الاعتراف بالهُوِيَّة الثقافية، وتُعد حقوق الجماعات من أبرز مبادئ سياسة الاعتراف بكل من لديه ثقافاتٌ مختلفةٌ، وإن لكل شخص هُوِيَّته التي تميزه وذلك وجب الاعتراف بهُوِيَّة الفرد والجماعة وهذا قد أعطى لسياسة الاعتراف ظهورًا متميزًا. والهُوِيَّة الفردية لا تتحدد من خلال ذات الفرد فقط وإنما من خلال التواصل مع الآخرين والحوار معهم فالفرد لا يستطيع أن يُكوِّن ذاته بنفسه إلا إذا كانت لديه علاقاتٌ مع الآخرين وهذا بدوره يتطلَّب منه فهم لغة الحوار الذاتي من خلال إقامة شبكةٍ متعددةٍ للحوار أو المحادثة مع الآخرين لفهم اللغة التي من خلالها يستطيع تحديد هُوِيَّته وجعله قادرًا وفعَّالًا في المجتمع، فاللغة من الأسس المهمة في تحديد الهُوِيَّة. ولكن لم تكن عناية تايلور مُنصبَّةً على اللغة أو الهُوِيَّة اللغوية أو أن تكون للفرد هويته الخاصة المستقلة فقط ولكنه أكَّد أصالة هذه الهوية الفردية أو الذاتية أيضًا إن صح التعبير وهذه الأصالة لا تتحقق من دون الاعتراف [٤٢]

تبرز مجالاتٌ عدة تُؤثِّر في الهُوِيَّة الفردية و الجماعاتية وتُسهم في تشكل الأفكار والرؤى الجديدة أيضًا ومن أهمها " إن للهوية الاجتماعية مجموعةً متنوعةً من المصادر و لا سيما الذاكرة التاريخية إذ تُؤثِّر بشكلٍ كبيرٍ في إحساس المجتمع بالهُوِيَّة "[٤٣] ، فقد أوضح المعنيون بدراسة التعددية الثقافية أن للبيئة الاجتماعية دورًا بارزًا في تشكيل هُوِيَّة الفرد أو الجماعة إذ إن البيئة المحيطة تؤدي دورًا كبيرًا في تشكيل أفكار الفرد وهُوِيَّته في بعض مراحل حياته خاصةً التي تُعد هي المؤثرة فيه بشكلٍ رئيسٍ ألا وهي مدة النضج لديه ، فالتاريخ يُعطي تنوُّعا للهُوِيَّة عِبْرَ الحقب إذ إن الأفكار والثقافات اختلفت من مدةٍ إلى أخرى مما أدى إلى ظهور هُوِيَّاتٍ متعددةٍ منها الهُوِيَّة الوطنية و الهُوِيَّة اللغوية و الهُوِيَّة الدينية والهُوِيَّة السياسية ، وللهُوِيَّة ترابطٌ وثيقٌ بالاعتراف فعدمه يُولِّد نوعًا من القهر الذاتي للأفراد بما يُولِّد الصراعات والنزاعات داخل المجتمع الواحد .

وتعد هُوِيَّة الجماعة هُوِيَّةً مُركَّبةً أصلًا من هُوِيَّة الفرد، فالهُوِيَّة الأمريكية مثلاً ليست منعزلةً عن الأمريكيين الذين يمتلكونها ، وكثيرًا ما نجد أن هُوِيَّة الجماعة متمثلةٌ بهُوِيَّة الفرد المستقل ، وإن هُوِيَّة

الجماعة هي التي تُغذِّي إحساس الفرد بماهيَّته ، وما يُعِد الهُويَّة الفردية إنها هُويَّةٌ هو " إنها تُجسِّد هُويَّة الجماعة "[٤٤] فهناك ارتباطٌ بين هُويَّة الفرد وهُويَّة الجماعة وعليه سيكون الاعتراف ليس بهُويَّة الفرد فقط ولكن بهُويَّة الجماعة أيضًا فبكلاهما يتشكَّل الاعتراف .

الخاتمة:

تُعد الهوية من المواضيع المهمة والمرتبطة بالنواحي الفلسفية والسياسية والاقتصادية، وما لتأثير التعدديات الثقافية والقومية والأثنية في تشكيل الهُويَّة، اتضحت لنا النتائج من هذا البحث وهي:

١- إن الهُويَّة الجماعية مُركَّبةٌ أصلًا من هُويَّة الفرد، فالهُويَّة الفردية ماهي إلا تجسيدٌ لهُويَّة الجماعة.

٢- توجد مؤثراتٌ عدة تُؤثِّر في الهُويَّة الفردية والجماعية وتُسهم في تشكيل الأفكار والرؤى الجديدة، هذه المصادر هي الذاكرة التاريخية والبيئة الاجتماعية، فإن المؤثرينِ لهما تأثيرٌ في إعداد هُوَّية الفرد مما يكتسبه من خلالهما.

٣- تأكيد تايلور على أهمية الاعتراف بالآخر والحوار معه، لأن الأنا الفردي له جذورٌ دائميةٌ في داخل الجماعة.

٤- اللغة بحسب أفكار تايلور هي من الأسس المهمة في تشكيل الهُويَّة.

٥- يُركِّز تايلور على الاعتراف بحقوق الجماعات الثقافية، ويؤكِّد وجوب توفير فُرَصٍ متساويةٍ بين الفرد والآخرين لتحقيق الذات.

٦- اعتنى ويل كميلكا بمسألة الصراع بين الأثينيات والاختلاف الثقافي وحقوق الفرد والجماعة.

٧- العناية بوجود برامج تعليميةٍ الهدف منها تعزيز قِيَمِ التسامُح من أجل إيجاد ثقافةٍ شاملةٍ ومتداخلةٍ والعمل على تبادُل الحوار الديني والفهم المُتبادَل من أجل انتشار أفكارٍ حداثويةٍ تخص الهُويَّات المتداخلة والمتعددة.

٨- أورد كميلكا في كتابه (أوديسا التعددية الثقافية) حقوق الأقليات وقدَّم مفهومًا للعدالة مرتبطًا بالتعدد الثقافي والتعايش والتسامح والمساواة.

الهوامش:

١ – فتح الدين، عبد اللطيف، في الفكر الفلسفي العربي المعاصر وادأسئلته، ط١، منتدى المعارف، بيروت،٢٠٢١، ص٢١٧

٢ – المواطنة: مبدأ يعبر عن حب المرء لوطنه وعن استعداده لخدمة مصالحه وهي انشداد المرء الطبيعي نحو مسقط رأسه نحو اللغة الأم والتقاليد الوطنية وعنايته بمصير البلاد الذي ترتبط حياته كلها به. ينظر: المعجم الفلسفي المختصر، ت: توفيق سلوم، دار تقدم، بغداد ١٩٨٦، ص٥٤٣

٣ – المحمداوي، علي عبود، الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، ط١، دار الروافد الثقافية، بيروت ،٢٠١٥، ص٢٠

٤ – ينظر: الحصري، ساطع، اراء وأحاديث في الوطنية والقومية، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت ،١٩٥٧، ص٩

٥ – نصر، محمد عبد المعز، فلسفة السياسة عند الألمان دراسة في الفكر الألماني الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٣٠ ومابعدها.

٦ – ماكس هوركهايمر ولد عام ١٨٩٥ في شتوتجارت وتوفي ١٩٧٣ بنورنبرج، الماني وهو أحد مؤسسي مدرسة فرانكفورت في الفلسفة الاجتماعية، وكان استاذًا في جامعة فرانكفورت ورئيسًا لها، أسس مع تيودور أدورنو معهدًا للبحوث الاجتماعية وجعل من فلسفته ما أطلقوا عليه اسم النظرية التقدمية أساسها التحليلات الماركسية والفرويدية في إطار النقد الخُلُقي عند كانط. الحفني، عبد المنعم، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج٢، مصدر سابق، ص ١٤٨٤.

٧ – أدورنو: تيودور فيزنغروند، فيلسوف وعالم اجتماع وموسيقى ألماني (١٩٠٣ فرانكفورت _ ١٩٦٩ فيسب، سويسرا. التحق بمدرسة فرانكفورت إذ وضع برنامج " النظرية النقدية للمجتمع "أعطى حسه الجمالي للفن وظيفة معارضة الطبقات الاجتماعية، نُسبت إليه جدلية العقل _١٩٤٧، الجدلية السلبية ١٩٤٦، الما مورااليا ١٩٥١. ينظر: جوليا، ديديه، معجم الفلاسفة والمصطلحات الفلسفية، مصدر سابق، ص ١٣

٨ –هربرت ماركوز فيلسوف ألماني وُلد في برلين ١٨٩٨وتُوفي ١٩٧٩تتلمذ لهيسرل وقدَّم أطروحة الدكتوراه في هيغل :أنطولوجيا هيغل ونظرية التاريخية ١٩٣٢ ، وضع نقدًا للحضارة الصناعية ولبيروقراطية الدول الاشتراكية في ان . النقد الأشهر لديه هو نقد المجتمع الاستهلاكي الذي يتلاعب بالعقول عِبْرَ إخضاعها للظروف المناسبة للاستهلاك الجماعي والتعليم. ينظر: جوليا، ديديه، المصدر السابق، ص ٢٢٩

٩ – فتح الدين، عبد اللطيف، في الفكر الفلسفي العربي المعاصر وأسئلته، ص٢١٨

١٠ – فتح الدين، عبد اللطيف، المصدر نفسه، ص ٢١٩

١١ – ينظر: ويل، كميلكا، مواطنة الثقافات المتعددة نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ط١، ت: هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٢٠ ص ٣٧

١٢ – كميلكا، ويل، مواطنة الثقافات المتعددة، ط١، مصدر سابق، ص ٣٨

١٣- كميلكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية، ج١، ت: إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١١، ص٨١-٨٢

١٤- جون رولز: فيلسوف أمريكي وُلد في بولتيمور عام ١٩٢١، يُعد واحدًا من ألمع فلاسفة السياسة المعاصرين، اعتنى بدراسة موضوع العدالة وكان لمؤلفه " نظرية العدالة " مدى واسع من الأهمية على الفلسفة السياسية الإنجلو أمريكية، ينظر: موسوعة المفكرين السياسين المعاصرين في القرن العشرين، ط١، تحرير: روبرت بنيويك وفيليب جرين، ت: مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٦، وينظر أيضًا، المحمداوي، علي عبود، الفلسفة السياسية، ص١٧٦

١٥- الشامي، شيماء عبد العزيز، نظرية العدالة عند جون رولز الأبعاد السياسية والأخلاقية، ط١، الرافدين، بيروت ،٢٠١٦، ص٢٩

١٦- بوزيد، بومدين، ومجموعة مشاركون، فلسفة العدالة في عصر العولمة، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٩، ص١٤٢

١٧- فتح الدين، عبد اللطيف، في الفكر الفلسفي العربي المعاصر وأسئلته، ص٢٢٢

١٨- راديكالية Radicalisme philosophique جذرية فلسفية: مذهب سياسي واقتصادي وفلسفي لمجموعة من الفلاسفة والصحافيين الإنكليز، بنثام وجيمس ميل وهم أساس هذا المذهب وتُعد الليبرالية من أهم وأبرز نقاطه في أشكالها جميعها و لا سيما الحرية التجارية الصناعية، الفردية، الإيمان بالعقل، تفوق الحكم التمثيلي، المنفعة أو الجدوى الخُلُقية الحتمية النفسانية وترابط المعرفة، لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، ج٣، ط٢، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٥٨

١٩- جون رولز، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، ط١، ت: محمد خليل، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٨٧

٢٠ – ينظر :المحمداوي ، علي عبود ، الفلسفة السياسية ، ص ١٨١

٢١ – بوزيد، بومدين، فلسفة العدالة في عصر العولمة، ص١٤٥. ينظر أيضًا، علوش نور الدين، الفلسفة المعاصرة نماذج مختارة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٣١

٢٢ – ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ط١، ت: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٤١

٢٣ – رولز، جون، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، ص٤٣

٢٤- دياني، مراد، حرية – مساواة – اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص٩١

٢٥ – دياني، مراد، حرية–مساواة –اندماج اجتماعي، ص ٩٢

٢٦- الليبرالية: نظرية سياسية ترقى إلى مستور الأيديولوجيا إذ تزعم أن الحرية أساس التقدُّم فتعارض السلطة المطلقة سواء كانت دنيوية أو دينية، وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، مصدر سابق، ص ٥٧٩.

٢٧ – كميلكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية، ج١، مصدر سابق، ص٣٨

٢٨ – كميلكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية، ج١، مصدر سابق، ص٣٩

٢٩- ناصر، قيس، الفلسفة في بداية القرن الحادي والعشرين (مقدمة قصيرة عن الفلسفة الكندية)، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢٠، ص٢٢. ينظر أيضًا: ياكوب، جوزيف، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ط١، ت: حسين عمر المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٦٥

٣٠ – يُنظر: ناصر، قيس، الفلسفة في بداية القرن الحادي والعشرين: مقدمة قصيرة عن الفلسفة الكندية، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢٠، ص١٤

٣١ – المصدر نفسه، ص ١٦

٣٢ – ويل كميلكا ، أستاذ الفلسفة السياسية في جامعة كوين ، اقترن اسمه بالتعدد الثقافي، ويعد هو أحد أبرز فلاسفة السياسة المعاصرين وله قراءات في حقوق الأقليات وكتابات في المواطنة متعددة الثقافات وغيرها من الموضوعات التي تُعد من أهم مواضيع الساحة الفلسفية السياسية المعاصرة. ، ويُعد أحد أهم المُنظِّرين والمساهمين الذين أثروا النقاش في موضوع العدالة والتعددية الثقافية ، ناصر ، قيس ، الفلسفة في بداية القرن الحادي والعشرين، ص ٢٨

٣٣ – كميلكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية، ج٢، ت: إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ١٤

٣٤ – عزيز، أحمد عدنان، العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كميلكا إنموذجًا، بحث في مجلة العلوم السياسية، ص ٢٦٢

https:// jcopolicy.uoobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/articy/article/download/40/27/55

٣٥- ناصر، قيس، الفلسفة في بداية القرن الحادي عشر، مصدر سابق، ص٢١

٣٦ – فتح الدين، عبد اللطيف، في الفكر الفلسفي العربي المعاصر وأسئلته، ص ٢٢٦

٣٧ –ينظر: الهوية وقضايا في الوعي العربي المعاصر، ط١، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣ص ٤٠٥

٣٨- دورتي، جان فرانسوا، فلسفات عصرنا، الفرد والحداثة حوار مع شارل تايلور، ط١، ت: إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، بيروت ،٢٠٠٩ص١٩٢

٣٩ –أستاذ الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة ماكجيل في مونتريال، اعتنى بمسائل التعددية الثقافية والتنوع الثقافي وخاض في نقاش بأن العامل الإنساني والحقوق والحرية لاتكون إلا في سياق أو طابع اجتماعي، خاض في مجالات فلسفية متعددة فكانت لفلسفة الأخلاق جانبًا مهمًا من دراساته زيادةً على الدين والسياسة والجمال واللغة له حضور واسع في الفلسفة الكندية وعالج موضوع الهُويَّة الثقافية والاعتراف بالآخر. ينظر: معجم الفلاسفة الأمريكان، مجموعة مؤلفين، إشراف، علي عبود المحمداوي، الرابطة العربية الأكاديمية الفلسفية، ط١، منشورات الاختلاف، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٨٢.

٤٠ – معجم الفلاسفة الأمريكان، المصدر نفسه، ص ٤٨٣

٤١ – ناصر، قيس، الفلسفة في بداية القرن الحادي والعشرون (مقدمة قصيرة عن الفلسفة الكندية)، مصدر سابق، ص ٤٦

٤٢ – جوزيف، جون، اللغة والهُويَّة –قومية– أثينية – دينية، ت: عبد النور خراقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٢٣. وينظر، ياسين، نوال طه، تشكل الهُويَّة الأخلاقية لغويًا عند تشارلز تايلور، مجلة آفاق فكرية، المجلد ٨، العدد ٣، ديسمبر،٢٠٢٠

٤٣ –راهي، قيس ناصر، الدولة متعددة الثقافات، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢١، ص٤٦

٤٤ – جوزيف، جون، اللغة والهُويَّة المصدر السابق، ص٢٠

المصادر والمراجع:

١- فتح الدين، عبد اللطيف، في الفكر الفلسفي العربي المعاصر وأسئلته، ط١، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠٢١

٢- المعجم الفلسفي المختصر، ت: توفيق سلوم، دار تقدم، بغداد ١٩٨٦،

٣- المحمداوي، علي عبود، الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا، ط١، دار الروافد الثقافية، بيروت ،٢٠١٥

٤- الحصري، ساطع، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٥٧،

٥- نصر، محمد عبد المعز، فلسفة السياسة عند الألمان دراسة في الفكر الألماني الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢

٦- ويل، كميلكا، مواطنة الثقافات المتعددة نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ط١، ت: هيثم غالب الناهي، المنظمة العربية لترجمة، بيروت، ٢٠٢

٧- كميلكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية، ج١، ت: إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١١

٨- الشامي، شيماء عبد العزيز، نظرية العدالة عند جون رولز الأبعاد السياسية والأخلاقية، ط١، الرافدين، بيروت ،٢٠١٦

٩- بوزيد، بومدين، ومجموعة مشاركون، فلسفة العدالة في عصر العولمة، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٩

١٠- جون رولز، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، ط١، ت: محمد خليل، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧

١١- علوش نور الدين، الفلسفة المعاصرة نماذج مختارة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣،

١٢- ديلو، ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ط١، ت: ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠

١٣- دياني، مراد، حرية – مساواة – اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤،

١٤- ناصر، قيس، الفلسفة في بدية القرن الحادي والعشرين (مقدمة قصيرة عن الفلسفة الكندية)، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢٠، ص٢٢.

١٥- يُنظر: ناصر، قيس، الفلسفة في بداية القرن الحادي والعشرين: مقدمة قصيرة عن الفلسفة الكندية، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢٠،

١٦- كميلكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية، ج٢، ت:إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،

١٧- عزيز، أحمد عدنان، العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كميلكا إنموذجًا، بحث في مجلة العلوم السياسية،

https:// jcopolicy.uoobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/articy/article/download/40/27/55

١٨- الهُويَّة وقضايا في الوعي العربي المعاصر، ط١، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣ص ٤٠٥

١٩- دورتي، جان فرانسوا، فلسفات عصرنا، الفرد والحداثة حوار مع شارل تايلور، ط١، ت: إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، بيروت

٢٠- جوزيف، جون، اللغة والهوية -قومية- أثينية – دينية، ت: عبد النور خراقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ٢٠٠٧،

٢١- ياسين، نوال طه، تشكُّل الهُويَّة الأخلاقية لغويًا عند تشارلز تايلور، مجلة آفاق فكرية، المجلد ٨، العدد ٣، ديسمبر،٢٠٢٠

المعاجم والموسوعات:

١- لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، ج٣، ط٢، تعريب: خليل ادأحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٥٨

٢- الحفني، عبد المنعم، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج٢، ط٢، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٩

٣- جوليا، ديديه، معجم الفلاسفة والمصطلحات الفلسفية، ط١،دار المؤلف ،بيروت،٢٠١٦

٤- موسوعة المفكرين السياسين المعاصرين في القرن العشرين، ط١، تحرير: روبرت بنيويك وفيليب جرين، ت: مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠،